مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٧) العدد (٢)
الإصدار الثاني والعشرون
٢٠٢٤ (١٩-١)

إبستمولوجيا النحو عند الزجاجي في كتابه الإيضاح

رشيد العمارتي
أكاديمية فاس، مكناس الجهوية، المغرب

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ يونيو ٢٠٢٤م

الملخص

ترمي هاته المقالة إلى الكشف عن مرتكزات الطرح الإبستمولوجي الذي قدمه الزجاجي لعلم النحو في ضوء التاريخ الداخلي للعلم والتاريخ الخارجي له. حيث يعتبر سيبويه هو واضع الأسس والمبادئ الكبرى والمفاهيم المركزية في النظام النحوي. وإذا كان المبرد قد قام بتأسيس معالم نظرية نحوية دلالية في النظام النحوي بربطه بين الجملة والرفع، والفضلة والنصب؛ ليستأنف ابن السراج النظر في طبيعة بناء النظام النحوي قبله مؤسسا بدوره هو الآخر للبنة نحوية دلالية تخضع في بنيتها المجردة للإسناد؛ بدل "البناء على" عند سيبويه؛ ومعلنا بشكل صريح التخلي عن الموضع النحوي لصالح الإعراب الظاهر ؛ فإن الزجاجي سيعيد خلخلة هاته الأسس ،والمبادئ ،والمفاهيم عبر الدراسة النقدية التحليلية لمضامينها، ومحاورها المؤطرة لها؛ قصد استكناه طبيعتها المنطقية، والمعرفية وتجلية أبعادها النظرية، والإجرائية في إطار نظرية جديدة هي نظرية علم العلم أي التأسيس لإبستمولوجيا علم النحو تستمد مشروعيتها من كون النحو علما قياسيا ومسبارا لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج، و تخليص النظام النحوي من الشبكة المفاهيمية الخارجة عن ذلك النظام ،وبناء شبكة مفاهيمية جديدة من داخل ذلك النظام على المستوى المقولي والمستوى التركيبي والمستوى الاستدلالي .

الكلمات المفتاحية: الإبستمولوجيا، إبستمولوجيا النحو، التاريخ الداخلي، التاريخ الخارجي، الحد، الكلم، الإعراب.

Abstract

This article aims to reveal the epistemological foundations of Al-Zajjaj's approach to grammar in light of both the internal history of the science and its external history. Sibawayh is considered the founder of the major principles and central concepts in the grammatical system.

Al-Mubarrad established semantic grammatical landmarks by linking sentence structure with case endings, nominative and accusative markers, preceding Ibn al-Sarraj's examination of the nature of grammatical structure, establishing, in turn, semantic grammatical foundations that adhere to attribution in their abstract structure, rather than Sibawayh's "building upon" concept. Al-Zajjaj, through critical and analytical study of its contents and framed axes, seeks to undermine these foundations, principles, and concepts, aiming to reveal their logical and cognitive nature and to highlight their theoretical and procedural dimensions within a new framework, namely the epistemology of grammar as a theory of science. This theory derives its legitimacy from the fact that grammar is a normative science and a criterion for most sciences that accepts only evidence and arguments. It aims to liberate the grammatical system from conceptual networks outside that system and to build a new conceptual network within that system on the propositional, structural, and inferential levels.

Keywords: Epistemology, Grammar Epistemology, Internal History, External History, Limit, Word, Syntax.

*** مقدمة**

قامت نظرية الزجاجي على مخرجات نظرية ابن السراج في النحو المقولي ؛ بل تعتبر امتدادا لها على مستوى الخط النظري والمنهجي؛ باعتبار أن العلم هو عملية تراكمية تخضع لمبدأ الاتصال وليس الانفصال. فلا يمكن تصور قطيعة مطلقة وجذرية بين العلم السابق والعلم اللاحق الذي يتسلم مشروعيته الإبستمولوجية من العلم السابق عليه –خصوصا – عندما ننتقل داخل العلم نفسه من المستوى الموصوف إلى المستوى الواصف أو من العلم إلى الميتاعلم .إذ يعتبر الزجاجي أول نحوي مؤسسا لإبستمولوجيا النحو دون منافس من غيره.

فما هي ،إذن، مرتكزات تلك الرؤية الابستمولوجية للزجاجي بخصوص علم النحو؟ وكذلك ما هي السيرورة والاستراتيجية الحجاجية ، والخريطة النظرية والمنهجية لتلك الرؤية وما هي مفاتيحها ومدخلاتها ومخرجاتها؟ هل شكل ذلك الطرح الابستمولوجي للزجاجي طرحا ثوريا يتسم بالقطيعة مع تاريخ العلم أم هو استمرارية واتصال لما أرساه النحاة قبله من أطر نظرية ومنهجية ،ومن بنية مفاهيمية؛ ولكن بمضامين جديدة وهندسة بديلة وبشبكة مفاهيمية داخلية خاصة بعلم النحو والتخلص من الشبكة المفاهيمية الخارجة عن علم النحو والمشوشة على آليات اشتغال ذلك العلم.

*** علم النحو بين الإبستمولوجيا ونظرية المعرفة وتاريخ العلم**

إن الزجاجي عندما يؤسس المشروعية الإبستمولوجية التاريخية لعلم النحو؛ فإنه لا يؤسسها في استقلال عما هو علمي ومعرفي؛ بل يندرج ذلك التأسيس الإبستمولوجي للعلم ضمن نظرية المعرفة باعتبارها نظرية للعلوم من حيث تداخلها، وتشاكلها، وتناسبها، وتكاملها.

فهو ،إذن، يدرس النحو دراسة إبستمولوجية في إطار الأبعاد المعرفية للعلم، وليس وفق الأبعاد العلمية فقط؛ إذ تقوم الأولى على دراسة العلم في علاقته بغيره من العلوم المحاقلة، والمجاورة له، والمتداخلة، والمتفاعلة والمتكاملة معه: تأثيرا، وتأثرا وإمدادا، واستمدادا على جميع الأصعدة، والمستويات. بدءا بالمفاهيم، وأبعادها المعرفية ومرورا بالعلاقات بين المفاهيم، ومحاورها البينمعرفية، ووصولا إلى انتظامية المفاهيم، وآليات اشتغالها في النظام النحوي ومحتوياتها المضمونية الأفقية والعمودية.

بينما تقوم الدراسة الثانية على الدراسة العلمية النقدية لمبادئ، ومفاهيم العلم (علم النحو) في أبعادها العلمية الخالصة المرتبطة بالنحو. من حيث الظهور والتشكل، والتبلور، والمحتويات، والمضامين، والانتظام، والاشتغال فيما بينها بناء على ما هو نحوي خالص؛ أي أننا نميز داخل الدراسة الإبستمولوجية لعلم النحو بين نظامين متمفصلين متكاملين هما: النظام المعرفي لعلم النحو الذي يتمثل في المبادئ والمفاهيم كنظام متمفصل متداخل متكامل مع باقي العلوم؛ والنظام المنطقي العضوي لعلم النحو الذي يتمثل في المبادئ والمفاهيم والعلاقات بينها داخل علم النحو كنظام مستقل منفصل عن باقي العلوم. علما أن هذا الفصل هو من طبيعة منهجية وليس من طبيعة معرفية؛ إذ أن النظامين متكاملان في الدراسة النحوية.

إن انتظام النظام النحوي بهذا الشكل عند الزجاجي يعكس في العمق التراتبية النظرية للنظام النحوي الدلالي التي خضع لها طوال مسيرته التاريخية مع النحاة قبله؛ وهذا بدوره يؤسس للبحث الإبستمولوجي من أجل الوقوف على العمل الإبستمولوجي الذي يأخذ شرعيته ومبرراته في الوجود من البحث في الصورة المتخفية وراء النظام النحوي الدلالي وهو ما تكشف عنه نظرية المعرفة؛ أي البحث في أسس وأصول ذلك النظام المفترضة التي كانت وراء النسخة الظل الموجودة أمامنا باعتبار أن الصورة المثال والنموذج تنعكس في الأولى وهي التي تعكس الثوابت النظرية لذلك النظام التي تطفو على سطح النظرية النحوية؛ وهذا يقتضي التمييز المفاهيمي والمنهجي بين الإبستمولوجيا ونظرية المعرفة وتاريخ العلم..

حيث نركز في هذا المدخل الإبستمولوجي على ما يلي: (بنعبد العالي، يفوت، درس الإبستمولوجيا،1986 ص: 70) إبراز القيم الإبستمولوجية للنظام النحوي عند الزجاجي من خلال الوقوف عند التصورات الأساسية التي عرفها ذلك النظام معه. والوقوف عند المنعطفات الكبرى لذلك النظام والتغيرات العميقة التي أصابت ذلك النظام قبله. لذا سنقوم بتحديد الإطار المعرفي الذي يجمع بين الإبستمولوجيا ونظرية المعرفة وتاريخ العلم؛ وإن كان هذا الأخير يشكل مدرسة إبستمولوجية مستقلة(تيبس، التصورات العلمية للعالم، 2014) إلا أنه ينبغي التمييز بين التاريخ الداخلي للعلم المرتبط بالإبستمولوجيا، والتاريخ الخارجي له المرتبط بنظرية المعرفة؛ فما هو الفرق إذن بين هاته المفاهيم؟

*** الإبستمولوجيا محاولة للتعريف**

يتكون لفظ الإبستمولوجيا Epistémologie من الكلمة الإغريقية « Epistémie » وتفيد معاني متعددة متكاملة هي: نقد Critique وعلم Science

ونظرية Théorie ثم معرفة Connaissance ومن اللاحقة « Logie » أي علم. ومن ثم فالإبستمولوجيا علم يتناول العلم ذاته موضوعا لدراسته، ذلك، ما يؤدي إلى القول بأنها علم من الدرجة الثانية، ذي صلة بالواقع، لكن بطريقة غير مباشرة؛ أي من خلال دراسته لنتائج العلوم التي تدرس الواقع. فإذا كان الفيزيائي يطلعنا على حقيقة ما في الواقع، فإن الإبستمولوجي الفيزيائي يوقفنا على كيفية تعرف ذلك العالم الفيزيائي على تلك الحقيقة، وعلى كيفية توصله إلى مختلف القوانين والنتائج، وكذا كيفية بلورة مفاهيمه وتصوراته علاوة على تحديده أصول تلك المفاهيم والأسس التي تنبني عليها(وزارة التربية الوطنية المغربية، الفكر الإسلامي والفلسفة، للسنة الثالثة ثانوي، 1984ص .116).

فهي على حد تعبير « G. Bachelard » دراسة نقدية تحليلية لسيكولوجيا العالم من أجل استخلاص العوائق الإبستمولوجية سواء تلك التي تنتمي إلى ذات العالم نفسه، أو التي ترجع إلى طبيعة الموضوع العلمي وطريقته في التركيب التي كثيرا ما تخدع العالم أثناء بحثه فتحول بينه وبين الوصول إلى حقائق موضوعية(وزارة التربية الوطنية، الفكر الإسلامي والفلسفة، للسنة الثالثة ثانوي،1984، ص 116.). تتخذ الإبستمولوجيا المعرفة العلمية موضوعا لها، لا أي معرفة كما هو الحال في المبحث الكلاسيكي "نظرية المعرفة"، ومن هنا يأتي ارتباطها بالفكر العلمي المعاصر(وزارة التربية الوطنية، الفكر الإسلامي والفلسفة، للسنة الثالثة ثانوي،1984، ص 116.).ويناقش الباحث المغربي محمد وقيدي التعريف الوارد في قاموس "لالاند" الدال على أن الإبستمولوجيا تعتبر فلسفة العلوم، مشيرا إلى أنها ليست تركيبا أو توقعا حدسيا للقوانين العلمية. إنها بصفة جوهرية دراسة نقدية للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية... ولذلك ينبغي تمييز الإبستمولوجيا عن نظرية المعرفة على الرغم من أنها تمهيد لها وعامل مساعد لا غنى عنه، إذ أنها تدرس المعرفة بتفصيل بكيفية بعدية في تنوع العلوم والموضوعات لا في وحدة الفكر» (وقيدي: ما هي الإبستمولوجيا؟).

فالإبستمولوجيا هي نظرية الإنتاج النوعي للتصورات العلمية، إنها النظرية التي تهتم بتشكيل نظريات كل علم على حدة(بنعبد العالي، يفوت1986 : ص:7.) ؛أما بالنسبة لنظرية المعرفة، كما يدل على ذلك اسمها، تهتم بجميع أنواع المعارف دون تخصيص، أو على الأصح، بقدرتنا العارفة مهما كان الموضوع المعروف؛ في حين أن الإبستمولوجيا تتعرض لنوع خاص من المعارف هو المعرفة العلمية (عبد السلام بنعبد العالي، د. سالم يفوت: 1986، ص:7.)

ترتبط الإبستمولوجيا ،إذن ، بتطور العلم في ذاته بالبحث في كيفية بلورة مفاهيمه ومبادئه ونظرياته؛ فهي بحث في أسس وأصول ذلك العلم بشكل مستقل عن باقي العلوم؛ بينما ترتبط نظرية المعرفة بتطور العلم في تفاعله مع العلوم المجاورة له وذلك بتفكيك بنيته وبنية تلك العلوم من أجل التأسيس لبنية تفاعلية تكاملية إدماجية وهرمية جديدة لذلك العلم ضمن باقي العلوم؛ إذ لا يحصل تطور العلم بشكل مستقل عن باقي العلوم، بل هناك علاقة إمداد واستمداد بينه وبينها؛ مما يؤسس لأسئلة معرفية مستعرضة تنظر في إشكاليات العلم كإشكاليات ممتدة مستعرضة متشابكة متمفصلة مع باقي

الإشكاليات في العلوم المجاورة لذلك العلم ؛ وليس إشكالية منفصلة معزولة عن ذلك كله.

*** من الإبستمولوجيا إلى تاريخ العلم**

لم نؤرخ بعد للنظام النحوي، و لم نضعه في صيرورته ومحطاته التاريخية الكبرى التي أنتجته وواكبته، وفي غياب ذلك، فنحن عاجزون عن إدراك جدلية ذلك النظام والنسقية المعرفية المتحكمة فيه، والمحاور النظرية التي تحركه من الداخل؛ فالمعارف العلمية تستمد شرعيتها من كونها معرفة تاريخية مرتبطة أشد الارتباط بالتاريخ الداخلي للعلم والخارجي له ؛ إذ تتبلور بشكل جدلي وفق صيرورة تاريخية. وفي هذا السياق يذكر باليبار «أن فلسفة العلم الباشلارية تؤكد تاريخية المعرفة العلمية، فقد أحدث باشلار قطيعة مع فلسفات العلم التي لا تولي أدنى اهتمام لتاريخ العلم، ويرى أن المعرفة العلمية الموضوعية، هي التفكير الدقيق في تاريخية Historicity هذه المعرفة، ولا يعني اهتمام باشلار بتاريخية المعرفة العلمية الموضوعية، أنه يهتم بالتاريخ الخارجي لتلك المعرفة، أي المؤسسات العلمية والسياسية والسوسيولوجية، وإنما تاريخية المعرفة العلمية الموضوعية، تعني إنتاج وخلق المزيد من التصورات والأفكار الثورية، وإزالة العوائق التي تقف ضد هذه المعرفة». (Balibar, E. « From Bachelard to Althusser : The concept of Epistemological Breack », pp. 212-213.)

فالمعرفة التاريخية التراجعية الاسترجاعية الاستردادية للعلم تردفنا بعتبات ومنعطفات تشكل المبادئ والمفاهيم والعلاقات والنظريات المؤسسة للعلم؛ إذ ينبغي التمييز في تاريخ العلم بين نوعين من التاريخ: التاريخ الداخلي للعلم. والتاريخ الخارجي للعلم. حيث ميز لاكاتوس بين التاريخ الداخلي للعلم المعياري والتاريخ الخارجي التجريبي، فالتاريخ الداخلي للعلم هو تاريخ أولي عقلاني، في حين أن التاريخ الخارجي هو تاريخ ثانوي اجتماعي، لهذا كان التاريخ الداخلي، من وجهة نظر لاكاتوس، هو الذي يناسب فهمنا للعلم. **(Lakatos, I.: (1998)« History of Science and its Retional Reconstructions. . p. 59).** باعتبار: «أن المبادئ الداخلية للعلم، هي عبارة عن القواعد العامة التي تشكل المسار الهيكلي الذي تسلكه المعارف المختلفة منذ نشأتها، وحتى تحولها إلى علوم، وهذه المبادئ هي التي تتحكم في نشأة العلم وتطوره، بوصفه بناء عقليا خالصا، هذه المبادئ الداخلية هي التي تكون مجتمعة ما يمكن أن نطلق عليه، بلغة المنطق، الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره»(عبدالحميد: التفسير الإبستمولوجي لنشأة العلم، 1992،ص 181).

إن التأريخ للعلم، بناء على ما سبق، ينحصر في الكشف عن البناء الإبستمولوجي الداخلي للعلم في تواليه وتطوره عبر المساءلة النقدية التحليلية التركيبية لمنعطفاته التاريخية الحاسمة في بلورة مبادئه وثوابته ونظرياته ومنظومته المفاهيمية؛ لذلك يتأسس البحث في النظام النحوي الدلالي عند الزجاجي على النظر في تاريخ ذلك النظام من الداخل وفق صيرورة جدلية تصاعدية تنازلية؛ يتم الانطلاق فيها من ماضي ذلك النظام إلى حاضره عند الزجاجي؛ والانطلاق كذلك من هذا الأخير إلى ماضيه؛ حيث لا يتم الاكتفاء بالقراءة الجدلية التصاعدية دون التنازلية؛ لأنهما تتكاملان من

أجل التوصل إلى المبادئ الحقيقية والشروط المعرفية الضرورية لذلك النظام؛

كما أن البحث في تاريخ العلم وفق رؤية إبستمولوجية تصاعدية تنازلية يؤدي من جديد إلى تسليط الضوء على ذلك التاريخ بناء على كونه تاريخا متصلا أو منفصلا؛ أي أن ذلك يستوجب منا التساؤل حول طبيعة ذلك التاريخ الإبستمولوجية: هل هو تاريخ تتخلله قفزات ووثبات وتحولات فجائية وجذرية، أم هو تاريخ يشبه درجات السلم؛ إذ تؤدي السابقة إلى اللاحقة بشكل متواصل متسلسل. لذلك فالنظام النحوي الدلالي عند الزجاجي قد يكون محكوما بنظرية الاتصال القائمة على السببية والجدلية الصاعدة؛ حيث يؤدي السابق منها إلى اللاحق؛ ويدل اللاحق منها على السابق؛ وقد تكون محكومة بنظرية الانفصال القائمة على القطائع المعرفية والانفصالات؛ وهذا يستوجب منا تحديد تلك المفاهيم بدقة كي نستنبط تصورات نظرية تفيدنا في تقييم مسيرة النظام النحوي الدلالي التاريخية قصد الوقوف على محطاته الحاسمة ومنعطفاته الكبرى.

*** الاتصال والانفصال لغويا واصطلاحيا**

الاتصال في اللغة الإنجليزية Continuity و في اللغة الفرنسية Continuite، مشتق من الأصل اللاتيني Continues الذي يعبر أولا: «عن حالة الوجود المتصل الذي لا يوجد به ثغرات ولا انقطاعات، فهو الوجود المتواصل المتشابك الأجزاء والمتماسك والمترابط». وثانيا: «يعبر عن تلك الرابطة غير المنقطعة والمتوالية والمتتابعة دون أي تغيير جوهري»، وثالثا: «يعني الاستمرارية في الزمان أو الديمومة، دون أن يكون ثمة فترات متقطعة». (Webster's Third new internation al Dictionary, vol. 1 Encyclopedia Britanica., 1986, p. 493.)

فالمدلول من ذلك هو كل نظرية في النظام النحوي الدلالي تؤدي إلى نظرية أخرى، بشكل متوال متسلسل متعاقب؛ حيث يرتبط اللاحق بالسابق ارتباط السبب بالمسبب. أما الانفصال في اللغة الإنجليزية فهو يعني لغويا التخلي عن أو إنهاء الاتصال والقطيعة معه». ((Webster's Third new internation al Dictionary, vol. 1 Encyclopedia Britanica, 1986, p. 493.) فالانفصال يؤشر على القطيعة وغياب الاستمرارية؛ حيث يدل الاتصال على الانتقال من تطور علمي إلى آخر انتقالا تدريجيا تراكميا ثابتا، أما الانفصال خاصية جوهرية تكشف عن الطابع التحولي الثوري الجذري في الفكر العلمي.

*** القطيعـــــة المعرفيـــــة**

القطيعة المعرفية ليست حدثا تاريخيا؛ إذ تذهب دائرة معارف الكون إلى تعريف القطيعة المعرفية بأنها لا تعني هذا الحد الفاصل الزمني اللحظي، أو هذا التغير السريع الذي ينتج عنه أمر جديد كل الجدة، بل هي عبارة عن مسار معقد ومتشابك الأطراف، تنتج عنه مرحلة جديدة ومتميزة في تاريخ العلم». (عبد الحميد ، 1992التفسير الإبستمولوجي لنشأة العلم، ص: 187) فالقطيعة لا تفصل بين منطق التقدم

والتقهقر في العلم بل هي "عملية جدلية لا تنتهي، هذه العملية ليست بسيطة وتلقائية، وإنما هي عملية جدلية هادفة، تهدف إلى التغيير من أجل التقدم» (Balibar, E. « From Bachelard to Althusser : The concept of Epistemological Breack », pp. 207-237.)

ليست هناك قطيعة بين ماضي العلم وحاضره، بل هناك إخفاقات علمية وعوائق معرفية يعجز عن حلها العلم السابق ؛ مما يؤدي إلى تبلور وظهور نظريات جديدة تتجاوز تلك الإخفاقات والعوائق، أي أن النظام النحوي الدلالي يتعرض في العمق إلى رجات معرفية جديدة بشكل متوال متسلسل تؤدي به إلى تصدعات وإخفاقات معرفية جديدة تتطلب بناء هيكلة نظرية جديدة لذلك النظام.

*** القطيعة المعرفية هي إعادة لبناء ماضي العلم**

يلح إمري لاكاتوس، وخاصة في دراسة "تاريخ العلم وإعادة بناءاته العقلية"؛ حيث اهتم إمري بتاريخ العلم وجعله محورا أساسيا من محاور فلسفته في العلم، "فلسفة العلم بدون تاريخ العلم خواء، وتاريخ العلم بدون فلسفة العلم عماء". (Lakatos, I.: (1998)« **History of Science and its Retional Reconstructions.** . p. 59.)

فالقطيعة هي إعادة بناء ماضي العلم من داخله وليس من خارجه؛ لهذا تزودنا بتفسير عقلاني لنمو المعرفة الموضوعية، بالإضافة إلى أنه بمساعدة تاريخ مفسر، بطريقة معيارية يمكن أن نقيم برنامجين متنافسين للبحث» (Lakatos, I.: (1998), p. 59)فعن طريق التاريخ الداخلي للعلم، نفهم القطائع المعرفية، التي تعد صلب التقدم في العلم، وكذلك الأفكار القابعة خلف الاكتشافات العلمية التاريخية. (Kuhn. T. « History of science », pp. 76-77)؛ فالقطيعة هي تحليل ونقد ومراجعة أسس ومفاهيم العلم، وإعادة بنائها من جديد، ومن ثم فلا قطيعة جذرية بين الأسس والمفاهيم السابقة واللاحقة في العلم.

*** القطيعة المعرفية هي التغير الجذري الثوري**

إن القطيعة المعرفية «إنما تعني التغير الجذري الثوري، بحيث لا نجد أي ترابط أو اتصال بين القديم والجديد، إن ما قبل وما بعد، يشكلان عالمين من الأفكار كل منهما غريب عن الآخر»(الجابري: مدخل إلى فلسفة العلوم، ج 1، ص: 37) .فالمنظومة اللاحقة للعلم هي تغير جوهري وثوري للمنظومة السابقة، «فحاضر العلم، أو اللحظة الحالية في العلم مختلفة اختلافا جذريا عن ماضي العلم، وبالتالي، ليس ثمة أوجه شبه أو مقارنة أو مقايسة بين فترتين مختلفتين من تطور العلم». (Shaper, D. « Evolution and continuity in scientific change », phil, of sci, 56,1989, pp. 419–437.)رغم الطابع الثوري لمفهوم القطيعة فإنها تظل ذات طابع نسبي؛ إذ ليس هناك قطيعة كاملة وتامة بين ماضي العلم وحاضره؛ بل هناك تطور جذري وثوري يسحر العيون عن مدى الاتصال بين السابق واللاحق؛ كما أنها ذات طبيعة أفقية في الغالب؛ لا تشتغل على ما هو عمودي حفري كما نجده عند فوكو. فالأصول النظرية للنظام النحوي الدلالي تتطلب من الباحث (العمري: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، ص: 3.) الكشف عنها

وتعريتها، ويحتاج هذا الكشف إلى الاستعانة بأدوات التنقيب الحفري التي لا تهتم بما هو أفقي أو تاريخي بقدر ما تهتم بما هو عمودي أو آثاري Archéologique...».

وهذا يتطلب منا طرح أسئلة أركيولوجية من أجل التأسيس لأصول النظام النحوي الدلالي؛ حيث طرح ميشيل فوكو M. Foucault (1926-1984) ما يلي: ما عنوان هذا الخطاب؟ أو ما موضوعه؟ ومن أين يأتي؟ وكيف يتشكل؟ وما هي أسسه؟ ومن أين يستمد حقه في الحديث؟ أو ما موقعه على خريطة بقية الخطابات التي تشاركه موضوعه؟ وما هي مبرراته؟ أهو خطاب ضروري أم خطاب زائد؟ ما هي إضافاته؟ وما طبيعة الواقع الذي يتحدث عنه وكيف يعبر عنه؟».(العمري: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، ص: 19-20)

كما تقتضي الأسئلة الإبستمولوجية التي طرحناها في المدخل الإبستمولوجي (العمري: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، ص، 7وص،11) البحث في الأسس المعرفية والإبستيمات الكبرى التي قام عليها النظام النحوي الدلالي عند الزجاجي مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز الإبستمولوجي بين مفهومين أساسيين هما:.مفهوم المرجع، أو الإطار المرجعي؛ وهو مفهوم عادة ما يصرح به. ومفهوم الخلفية أو الأساس وهو مفهوم لا يصرح به. كما يجب التمييز: «بين مفهوم الأساس، وهو مفهوم إبستمولوجي، وبين مفهوم الأصل، وهو مفهوم أركيولوجي، كالذي نجده عند فوكو،...». (العمري: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، ص: 3). أي أن دراستنا ستنصب على الكشف والتنقيب عن المتخفي من الأصول والأسس التي قام عليها النظام النحوي الدلالي؛ إذ ترتبط الأولى بنظرية المعرفة، بينما ترتبط الثانية بالإبستمولوجيا. إذن ماهي نوع المساءلة الابستمولوجية التي خضع لها علم النحو مع الزجاجي؟ وما هي المفاهيم والتصورات والقضايا والمسلمات النحوية التي تمت أشكلتها برؤية إبستمولوجية تستوفي شروط ومقومات النظر الإبستمولوجي المبينة سلفا ؟ كيف نظر الزجاجي إلى المعرفة السائدة والمتفق عليها في علم النحو قبله وفي عصره؟ وما هي الدواعي والأسباب والخلفيات التي دفعته إلى تدشين محطة جديدة في تاريخ النحو العربي؟ وما هي الثوابت النظرية والمنهجية التي استند إليها لممارسة تلك الجرأة الإبستمولوجية غير المسبوقة؟ وما هي مدخلاتها ومسالكها ومخرجاتها ؟ من أين بدأ بالضبط وما هي أبرز وأهم التصورات المرتبطة بعلم النحو التي استفزته وقرر إعادة النظر فيها وإخضاعها للأشكلة؟

لقد أطر الزجاجي منذ البداية علم النحو تأطيرا إبستمولوجيا عندما حدد النحو قائلا (الإيضاح ،ص. 41): «... وقد علمتهم أن النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج». فالنحو علم مفتاح للعلوم وأورغانون لها من حيث يكتسب تلك السلطة والمرجعية والشرعية الإبستمولوجية من نموذجه التحليلي المبني على القياس ومن جهازه المفاهيمي الذي يعكس ذلك النظام الاستدلالي له. وهذا تعكسه أيضا طبيعة الممارسة الإبستمولوجية للزجاجي التي تجليها فصول ومباحث كتابه الإيضاح. فهو يحترم تلك منطلقاته الإبستمولوجية منذ البداية ، لأنه انطلق من المفرد إلى المركب باعتبار أن البنية النظرية

والمنهجية للعلم تقتضي ذلك التوجه، وتفرضه على الناظر في البناء الداخلي والهيكل المنطقي لعلم النحو. إذ سيصرف اهتمامه إلى النظر في أهم أصول ذلك العلم والعمل على حصرها بوضعها في إطارها الشامل والعام . وذلك بالتطرق إلى أقسام الكلم والتساؤل عن حصرها في ثلاثة دون غيرها. حيث انطلق من المركب وعمل إلى تحليل عناصره بشكل استقرائي من أجل الاستقرار على المقولات الضرورية لعلم النحو التي حصرها في ثلاثة . فمن حيث التصور فإن المفرد يسبق المركب ، لكن من الناحية التطبيقية والإجرائية يقتضي تحليل ذلك المركب ووصف عناصره ومتغيراته الثابتة والتمييز بينها وفق السمات الدلالية المميزة لكل نوع على حدة.

*** أقســـام الكلـــم**

إذا كان سيبويه قد حدد أقسام الكلم تحديدا نحويا خالصا باعتبار أن الأصل في الاسم هو التمكن والإعراب والأصل في الفعل البناء والتصريف والعمل(الكتاب.ج،1) ليحافظ المبرد بعده على هاته السمات النحوية الخالصة لأقسام الكلم(المقتضب، ج،1)؛ حيث سيحدد ابن السراج بعدهما أقسام الكلم تحديدا مقوليا لكون الاسم يقبل أن يكون مسندا ومسندا إليه ، والفعل لا يقبل من ذلك إلا أن يكون مسندا . بينما الحرف لا يقبل من ذلك شيئا (الأصول ،ج، 1) ؛فإن الزجاجي ينكر أولا على من أجمع على التصنيف الثلاثي للكلم الذي وضعه سيبويه من دون بيان، وبرهان، وحجة؛ مستعينا بسلمية حجاجية تقوم على افتراض وجود أكثر من ثلاثة أصناف للوحدات النحوية مصرحا بضرورة اتباع خط استدلالي على هذا التصنيف، والتقسيم، وعدم الركون إلى هذا الإجماع، والتسليم به دون النهوض بذلك لهوض الحجة والدليل متبعا منحى قياسا دلاليا استقرائيا ؛ حيث يقول (الإيضاح في علل النحو، ص 42): «ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل، فإذا كان هذا معقولا ظاهرا غير مدفوع فبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى، فالخبر إذا هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل، وما اشتق منه أو تضمن معناه وهو الحديث الذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع، وهذا معنى قول سيبويه الكلم اسم وفعل وحرف».

يصرف الزجاجي اهتمامه منذ البداية وفق رؤية إبستمولوجية لعلم النحو بهدف التمييز بين ثوابت ذلك العلم ومتغيراته . حيث تنتظم أقسام الكلم وفق منطلقات نحوية دلالية ؛ إذ يأخذ الاسم قيما دلالية إخبارية وليس قيما موضعية كما هو عند سيبويه أو قيما تركيبية كما هو الأمر مع المبرد أو ابن السراج، فهو عند الزجاجي مخبر ومخبر عنه والفعل خبر والحرف رابط بينهما. أي أنه قد حصر أقسام الكلم حصرا دلاليا في ثلاثة أنواع من الدلالات: خبر ومخبر عنه ورابطة بينهما؛ إذ يشغل الاسم وظيفة المخبر والمخبر عنه،

والفعل وظيفة الخبر، والحرف وظيفة الرابطة. وهو بذلك قد حدد ثوابت علم النحو وأصوله في ثلاث مقولات . بل يمكن القول أنه حددها بشكل مجرد في مقولتين اثنتين هما الاسم والفعل .أما الحرف فهو مجرد رابط بينهما . وكما قلنا في البداية فإن الضرورة النظرية والمنهجية تفتضي احترام البناء النظري والمنهجي لعلم النحو . حيث إن تصور الثوابت والمقولات المفردة لأي علم يسبق العلاقات الناظمة والقائمة بينها . فكيف حدد الزجاجي أقسام الكلم ، وهل اختلف مع النحاة في تصوره ذلك ؟

*** أقســـام الكلـــم ونظريـــة الحـــد**

يحدد الزجاجي أقسام الكلم في "باب القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف؛ متخذا من هذا الاختلاف مبررا لإعادة النظر في هذا الباب موظفا في ذلك نظرية الحد مرجعا سر هذا الاختلاف بين النحاة إلى الأطر المرجعية ذات الطبيعة المعرفية للمفهوم، وإلى عدم الالتزام بالمعايير النحوية الخالصة في ذلك، ناقما على النحاة تقليد المناطقة والفلاسفة في حدودهم التي تقوم على الاختلاف وعدم الانسجام فيما بينهم. وهذا يدل على مرحلة الصدام بين النظامين المعرفيين (النحو والمنطق)، وعدم الوفاق والوئام بين النحاة والمناطقة؛ حيث يتذرع المناطقة بأن المنطق هو مفتاح، وأورغانون، وقانون العلوم؛ ليرد الزجاجي في الحين، ويوصد الباب في وجوههم بكون النحو هو: علم قياسي، وبرهاني، ومسبار لأكثر العلوم.

استعان الزجاجي بنظرية الحد لتحديد سر اختلاف النحاة في تحديد الاسم والفعل والحرف؛ حيث يستهل ذلك بسؤال (الإيضاح في علل النحو، ص 46): «فإن قال قائل: لم اختلف النحويون في تحديد الاسم والفعل والحرف؟ وهو يجوز أن يختلف الحد إذا كان قولا وجيزا يدل على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة؟». يجمع الزجاجي بين سؤالين متتابعين مترابطين ليوجه نقدا مبطنا للمناطقة، والنحاة الذين حذوا حذوهم حذو النعل بالنعل في حدودهم، وكأنه يوجه السؤال لهم، ويشككهم في نظرية الحد التي يعولون عليها في استيعاب حقيقة المفهوم، حتى لا يخرج عنه ما هو فيه ولا يدخل فيه ما هو ليس منه أو ما هو خارج عنه. مبينا ضعفها وعوارها بأنها لو كانت كذلك لكان تحديد الاسم والفعل والحرف واحدا بين الجميع؛ حيث يقول (الإيضاح في علل النحو، صص 46-47): «وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء، فكيف يجوز اختلاف هذا وهو يجوز أن يحد الإنسان لمن سأل عن حده إلا بأن يقال له: الحي الناطق المائت؛ لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه، كقولنا: المائت الناطق الحي هو الإنسان، ولا يجوز أن يحد الإنسان بغير هذا الحد، فإن حده بغيره إنسان كان مخطئا: إلا أن يعدل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه كقولنا: الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحاك، وما أشبه ذلك.

كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول، وتارة من المواد والصور؛ لأن المادة تشاكل الجنس، والصورة تشاكل الفصل، ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم، أعني معرفة الحدود، والفصول، والخواص. وما أشبه ذلك قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها اختلافا، فقال بعضهم: الفلسفة إتيان الحكمة. وقال بعضهم الفلسفة معرفة طبيعية لجميع الأشياء الموجودة، وقال آخرون: معرفة طبيعة جميع الأشياء الموجودة...».

لقد استحضر الزجاجي الحد هنا بأنواعه، وأبعاده المقولية الكلية والوجودية معا؛ حيث يحضر الحد بأبعاده الأولى المتمثلة في الأجناس والفصول لتحديد المقولات، وبأبعاده الثانية المتجلية في المادة والصورة لتحديد الجسم الطبيعي بأبعاده المشتملة على الكليات الخمس. مبرزا أنه لو كان الحد موحدا لحقيقة المقولات والأجسام لما اختلف الواضعون الأوائل وهم الفلاسفة في تحديد الفلسفة نفسها؛ إذ يريد الزجاجي من خلال ذلك أن يفند نظرية الحد ومزاعم النحاة المقلدين للمناطقة في قدرة هذه النظرية على توحيد حقيقة المفاهيم مستدلا باختلاف أهل معدنها في طبيعة الحد، ومكوناته، وأبعاده، وفي تحديد الفلسفة نفسها. إن الزجاجي قد استدعى العلوم المحاقلة والمجاورة للنحو من أجل البث في هاته القضية الإبستمولوجية الشائكة والعويصة. حيث يؤطرها في إطار نظرية المعرفة أولا باستحضار أطرها الناظمة لها المتمثلة في الفلسفة وعلم المنطق كعلمين كليين . ثم بعد ذلك يؤطرها في نظرية العلم ولكن بعد الكشف عن مدى التناقض والاختلاف بين المتوسلين بنظرية الحد المنطقية ذات البعد الكلي والأنطولجي الصارم في تحديد المقولات؛ ليستنتج بعد ذلك أنها نظرية نسبية وغير صالحة لتحديد المقولات النحوية؛ لأن أصحابها لم يفلحوا في استعمالها وتضاربت وتناقضت تعاريفهم حول الشيء والموضوع الواحد المجمع عليه وخير دليل على ذلك تناقضهم في تعريف الفلسفة؛ فكيف بمن يقلدهم ويستعملها خارج مجالها الأصلي. ليرفض في النهاية تحديد ثوابت علم النحو بناء على منطلقات تلك النظرية ومخرجاتها .

*** معايير تحديد الكلم**

*** رفض المعايير المنطقية الدلالية في تحديد أقسام الكلم**

كان باب الحد بالنسبة للزجاجي بابا تمهيديا من أجل تفنيده، والحكم بتهافته وتهاويه، وتهافت تحديدات أصحابه، وكل من قلدهم من النحاة رغبة في العودة بالنحو إلى سكته الحقيقية والتي وضعه عليها سيبويه وهذا ما سيظهر في باب معرفة حد الاسم والفعل والحرف.

يقول الزجاجي في هذا الباب الذي يعقده على شكل مناظرة بين النحاة والمناطقة في تحديد الاسم والفعل والحرف(الإيضاح في علل النحو، ص 49) : «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأنا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا. الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين، ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك». إن الزجاجي يفضل تحديد الاسم بناء على معايير نحوية دلالية خالصة. حيث يقرن في هذا الباب بين حدين متقابلين؛ إذ يمثل الحد

الأول حد النحويين بقوله: الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به، ويمثل الثاني حد المنطقيين بقوله: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان.» ؛واصفا الأول بأنه داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم. منتقدا في الوقت نفسه النحويين والمناطقة الذين حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، ويعود ويصف الثاني بأنه صحيح على أوضاع المنطقيين غير صحيح على أوضاع النحويين؛ لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا وهو على أوضاع النحو غير صحيح، ولأنه يلزم منه أن يندرج في الأسماء مجموعة من الحروف ما تدل على معنى غير مقرونة بزمان.

لقد حد الزجاجي الاسم هنا حدا نحويا دلاليا خالصا بعيدا عن كل دلالة منطقية بكونه ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به؛ حيث يشمل الأول الاسم المعرب والثاني المبني. وهو يقوم في مستواه المجرد على الدلالة النحوية الخالصة دون غيرها من أنواع الدلالات كما أنه يؤكد دلالته الاشتقاقية من البنية الإخبارية والعاملية رفعا ونصبا. وإذ فعل الزجاجي ذلك يرفض حد المنطقيين للاسم القائم على محددات دلالية، ومنطقية لا تنسجم مع طبيعة البنية العاملية للنظام النحوي، ومع طبيعة المعمولية التمكنية للاسم منتقدا النحاة الذين أخذوا بهذا الحد الصحيح على أوضاع المناطقة غير الصحيح على أوضاع النحاة.

قد انتقل الزجاجي بعد وضع إطار صحيح لحد الاسم، وتحديده على أوضاع النحويين رافضا تحديد المنطقيين له إلى قراءة هذه المسألة قراءة إبستمولوجية تاريخية في ضوء ظهور المفهوم، وتطوره عند النحاة قبله، ويتطلع إلى نقدها قصد تجلية الحدود النحوية من غير النحوية؛ حيث سيقبل من الحدود ما كان قائما على معايير نحوية خالصة، وسيرفض منها ما كان قائما على معايير دلالية ومنطقية، واصفا هذه الحدود تارة بالتقريب كما فعل سيبويه والأخفش سعيد بن مسعدة، والمبرد وتارة بالتحقيق؛ لهذا نجده يقبل ما قاله سيبويه والمبرد عن الاسم ويرفض ما قاله الأخفش، وابن السراج، والكسائي، وابن كيسان في حد الاسم(الإيضاح في علل النحو، ص 50-51) . حيث ظل وفيا للمنطق الداخلي لعلم النحو في كونه يقوم على ثوابت خاصة به وبشكل مستقل ومعزول عن العلوم الأخرى. لأنه قد تتداخل المفاهيم والمقولات وتتشابه ولكنه لا يمكن أن تتماثل فيما بينها لاختلاف مضامينها من علم لآخر حسب البنية المنطقية الداخلية لكل علم .

*** تحديد الفعل**

يستمر الزجاجي في ممارسة ثورته الابستمولوجية على النحاة رغم إظهاره احترام سيبويه باعتباره المرجعية المجمع عليها في النحو؛ ولكنه على المستوى الاستدلالي للعلم فهو يقود حراكا إبستمولوجيا عميقا يستهدف أسس علم النحو ومرتكزاته ؛ إذ يقول (الإيضاح في علل النحو، ص 53) : «الفعل على أوضاع النحويين، ما دل على حدث، وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك، والحدث المصدر فكل شيء دل على ما ذكرناه معا فهو فعل. فإن دل على حدث وحده فهو مصدر نحو الضرب والحمد والقتل. وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان، وهذا معنى قول سيبويه. «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ

أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع».

وفي الوقت نفسه يستعرض تحديد النحاة له وينتقدهم؛ إذ يقول(الإيضاح في علل النحو، ص 53) : «وحد بعض النحويين الفعل بأن قال: هو ما كان صفة غير موصوف، نحو قولك: هذا رجل يقوم، فيقوم صفة لرجل، ولا يجوز أن تصف بيقوم بشيء قيل له فإن الظروف قد تكون صفات للأسماء، ولا توصف هي: فقال: الظروف واقعة مواقع الأفعال فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصف بها وليس ما قاله بشيء، لأنا قد نرى الظروف توصف في قولنا مكانا طيبا، ومكانا حسنا وجلسنا مجلسا واسعا، وما أشبه ذلك وقد ذكرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعالا للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال. وإذا كان ذلك كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم، فمحال قول من قال من الكوفيين فعل دائم».

يحدد الزجاجي الفعل بناء على محددين اثنين لا ثالث لهما هما: الحدث والزمان حاصرا هذا الأخير في الزمن الماضي والمستقبل دون الحاضر. جاعلا من حد سيبويه للفعل حدا نموذجيا له في البداية ومنتقدا الحدود الأخرى التي تقوم على كون الفعل صفة أو فعلا للفاعل ؛ لينقلب على حد سيبويه بعد ذلك ولكن بشكل غير مصرح به مستدلا بأن الفعل حركة الفاعل وليس فعلا له، وأن الحركة لا تبقى وقتين؛ حيث ينتج عن ذلك بطلان الفعل الدائم. إن هذا التحديد الثنائي لزمان الفعل يقوم على مبدأ رفض زمان الحال، أو الآن. حيث يعتبر الفعل حركة؛ أي عرضا ومن صفات الأعراض أنها لا تبقى زمانين أي أن الفعل إما ماض أو مستقبل.

*** تحديـــــد الحـــــرف**

يحدد الزجاجي الحرف مستحضرا في الوقت نفسه أنواع الحروف مفرقا بينها وفق معايير معجمية وكلامية بنائية ونحوية دلالية. يقول الزجاجي (الإيضاح في علل النحو، ص 54): «الحروف على ثلاثة أضرب، حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الأسماء والأفعال والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك، ونحو النون من أن واللام من لم وما أشبه ذلك وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان».

يميز الزجاجي بين حروف المعجم كحروف مجمع عليها داخل الجماعة اللغوية باعتبارها هي الحروف التي يبنى منها معجمها وحروف المباني التي تنبني منها الكلمات سواء كانت اسما أو فعلا. أما حروف المعاني فقد حددها تحديدا نحويا يقوم على أساس أن هذه الحروف تدل على معنى في غيرها، وليس في ذاتها؛ أي أنها عندما تقترن بالاسم أو الفعل أو الجملة أو الكلام تحدث في ذلك كله دلالة جديدة زائدة على معناه الأصلي مرتبطة به دون الحرف مما يؤهله ليقوم بدور الرباط بين الاسم والفعل؛ إذ يقول الزجاجي(الإيضاح في علل النحو، ص 54) : «وأما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقول: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك. وشرحه أن "من" تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية،

كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها...». ويقول في نص آخر(الإيضاح في علل النحو، ص 44): «وسمي القسم الثالث حرفا لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما والحرف حد الشيء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها». باستقراء الكيفيات التي حدد بها الزجاجي اقسام الكلم يتبين أنه ركز في ثورته الإبستمولوجية على الاسم والفعل مما يدل على أنهما هما ركائز أي نظام النحوي نظرا للأدوار والوظائف المحورية التي يقوم كل واحد منهما بها.

*** محاور النظام النحوي الدلالـــي للزجاجـــي**

*** الكلـــم يسبق الإعراب كما تسبق الذات أعراضها**

ينظر الزجاجي إلى المفاهيم النحوية ككيانات أنطولجية وكمقولات إبستمولوجية في الوقت نفسه . فعلى المستوى الأنطولوجي تسبق الذات أعراضها ، وقياسا على ذلك تسبق الأسماء معانيها التصريفية والتركيبية الإعرابية. ؛ حيث يقول في "باب القول في الإعراب والكلام. أيهما أسبق" (الإيضاح في علل النحو، ص 67) : «فإن قال قائل: فأخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ قيل له: إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إنما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول. فنقول إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب، لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرب، ولا يختل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج، ومعناه في ذاته غير معدوم. مثال ذلك أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك، معربا كان أو غير معرب، لا يزول عنه معنى الاسمية. وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب، معربا كان أو غير معرب، لا يسقط عنه معنى الفعلية. وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتور هذه الأشياء. ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية على الفتح. وفعل الأمر للمواجه إذا كان بغير اللام مبني على الوقف، نحو: يا زيد اذهبْ واركبْ وما أشبه ذلك. وحروف المعاني مبنية كلها. وكثير من الأسماء بعد هذا مبني و لم تسقط دلالتها على الاسمية. ولا معانيها كما وضعت له، فعلمنا بذلك إن الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه، والكلام إذا سابقه في المرتبة، والإعراب تابع من توابعه».

يفرق الزجاجي، إذن، بين المعنى الذاتي للأسماء والأفعال في ذاتها، والمعاني العارضة والطارئة عليها؛ حيث لا تسقط ولا تزول معانيها الذاتية على الفعلية أو الاسمية رغم عروض، وطروء هاته المعاني الأخيرة عليها؛ حيث يقول (الإيضاح في علل النحو، ص 67): «إن الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده، ويدل عليه، والكلام إذا سابقه في المرتبة والإعراب تابع من توابعه». فهو يوظف آلية قياس الغائب على الشاهد باعتبار أن الأشياء والذوات الشاهدة والحاضرة أمامنا توجد في ذاتها أولا ثم تتعاقب عليها الأعراض المناسبة لها . ولكن من الناحية الوجودية لا توجد في الواقع منفصلة عن أعراضها ، وقياسا على ذلك توجد السماء في البداية ثم تعتورها المعاني الإعرابية وعندما يتكلم المتكلم المثالي العربي فإن تلك المعاني النحوية تظهر مقترنة ومتزامنة مع تلك الأسماء يقول الزجاجي(الإيضاح في علل النحو، ص 68) : «فإن قال: فمن أين حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم الإعراب الذي لا تعقل أكثر المعاني إلا به ثانيا، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة؟ قيل له: قد عرفناك أن الأشياء تستحق

المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة ألا ترى أنا نقول إن السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وإن العرض قد يجوز أن يتوهم منفصلا عن الجسم والجسم باق، فنقول: إن الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم الأسود خاليا من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم، بل لا تجوز رؤيته، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة، ولم نرد بالأسود ها هنا جسما أسود بحضرتنا، بل ما شوهد كذلك من الأجسام، وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك. فكذلك قوله في الكلام والإعراب، يقول إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وإن كان لم يوجدا مفترقين». فالآلية الاستدلالية الموظفة في ذلك دائما هي الاستدلال بالشاهد على الغائب. فكيف يتحدد الإعراب عنده والمعربات وما هي المحاور المتحكمة في ذلك؟

*** الأصـــل الدلالـــي للإعـــراب**

*** تعريـــف الإعـــراب**

يعرف الزجاجي الإعراب بقوله(الإيضاح في علل النحو، ص 91): «الإعراب أصله البيان، يقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل معرب أي مبين عن نفسه، ومنه الحديث: الثيب تعرب عن نفسها، هذا أصله ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعرابا أي بيانا، وكأن البيان بها يكون». يموضع الزجاجي الإعراب ضمن نظام المعاني ، وليس ضمن نظام الألفاظ. إذ هو البيان والإفصاح عن المعاني التي تلحق أواخر الأسماء والأفعال. مما يقتضي الكشف عن تأثير ذلك على البنية الإعرابية للجملة ككل.

*** الإعـــراب والأبعـــاد الدلاليـــة الترتيبيـــة**

لقد رتب سيبويه معمولاته ترتيبا موضعيا، بينما سيرتب الزجاجي معرباته أي معمولاته ترتيبا نحويا دلاليا؛ يقول الزجاجي(الإيضاح في علل النحو، ص 69): «في "باب القول في الإعراب، لم دخل في الكلام"؟ إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع "زيد" على أن الفعل له، وبنصب "عمرو" على أن الفعل واقع به وقالوا ضُرِبَ زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وإن المفعول قد ناب منابه، وقالوا هذا "غلام زيد"، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني فجعلوا هذه الحركات دلائل عليها».

لقد انطلق الزجاجي من منطلقات نحوية دلالية عندما جعل الإعراب ينتمي إلى نظام المعاني النحوية المقتضية بدورها للعلامات والآثار الإعرابية. حيث رتبت المعمولات عنده ترتيبا نحويا دلاليا تراتبيا بحسب تراتب الدلالات والمعاني الإعرابية التي تترتب بشكل تنازلي بدءا من الفاعلية، ومرورا بالمفعولية، ووصولا إلى الإضافة. فهو يميز على مستوى البنية النحوية بين بنيتين هما : بنية نحوية خالصة تتمثل في المعربات وهي ناتجة ومقتضاة عن بنية نحوية دلالية . حيث الفاعلية معنى

يقتضي الرفع، والمفعولية معنى يقتضي النصب، والإضافة معنى يقتضي الجر.

*** الترتيب الدلالي لأقسام الكلم والترتيب الدلالي للمعربات**

لقد رتب الزجاجي أقسام الكلم ترتيبا دلاليا؛ حيث سيلقي هذا الترتيب بظلاله على النظام النحوي الدلالي ؛إذ سينعكس ذلك الترتيب على المعاني الإعرابية رفعا ونصبا وجرا. يقول الزجاجي(الإيضاح في علل النحو، ص 81): «إن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها، لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها. فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء، ألا ترى أنا لم نقل إن الاسم يختلف معناه في ذاته ليتغير عن الاسمية ولا يتغير المسمى به، وإنما اختلاف المعاني الداخلة عليها هو أن تكون فاعلة مرة، ومفعولة أخرى، وتكون مأمورة مرة، ومنهية أخرى وتكون مخبرة مرة ومرة مخبرا عنها، وموجبا لها الفعل ومنفيا عنها فهذا بعينه هو الذي من أجله وجب للأسماء الإعراب».

لقد غير الزجاجي النظام النحوي من نظام يستند إلى الترتيب الموضعي المجرد إلى الترتيب الدلالي المجرد؛ إذ أصبح كل شيء يحدد، ويرتب، ويشتق دلاليا؛ بل حتى العامل أصبح من طبيعة دلالية. يحدد الزجاجي كلا من الاسم والفعل تحديد دلاليا؛ إذ أن الفعل يتغير معناه من حال إلى حال من أجل الأسماء؛ فالفعل إذن تابع للاسم ويتغير حاله بتغير أحوال الأسماء؛ أي أنه أصبح رابطة باعتبار أنه يفقد معناه الذاتي الأصلي ويستقبل معنى طارئا يختلف باختلاف الأسماء التي يعمل فيها. بينما الأسماء يلحقها الإعراب فتختلف معانيها ولكن لا تفقد معناها الذاتي وتخرج عن الاسمية، وإنما هي كذات ثابتة تتعاقب عليها الدلالات المختلفة النحوية والدلالية التي توجب لها الإعراب؛ حيث يشكل ذلك بداية الانشقاق والانفلاق للنظام النحوي الذي سينفلق إلى نظامين متكاملين هما : نظام دلالي موجب للإعراب هو نظام الدلالات النحوية؛ ونظام نحوي موسم للإعراب هو نظام العوامل النحوية. أي أن النظام النحوي سيشتغل بعاملين من طبيعتين متكاملتين، عامل من طبيعة دلالية متمثلا في الفاعلية المقتضية للرفع، والمفعولية المقتضية للنصب، والإضافة المقتضية للجر. وعامل من طبيعة نحوية؛ حيث يقوم العمل الثاني النحوي على العمل الأول الدلالي؛ لأنه قد رتب كل شيء ترتيبا دلاليا. فالفاعلية تقتضي الرفع ؛ فيتدخل الفعل الموزون بصيغة صرفية لرفع الفاعل. والمفعولية تقتضي النصب فيتدخل الفعل وينصب المفعولات والإضافة تقتضي الجر فيتدخل الحرف ويعمل الجر في المجرورات. فالبنية الإعرابية خاضعة لتنظيم نحوي دلالي وترتيب نحوي مقتضى عن ذلك الترتيب.

*** الترتيـــب الدلالـــي للمعربـــات**

يقوم ترتيب المعربات في النظام النحوي الدلالي عند الزجاجي بحسب طبيعة الدلالة النحوية لهاته المعربات، وليس على حسب الطبيعة الموضعية؛ إذ أن ما كان مرفوعا يكون أول الكلام وقبل المنصوب والمخفوض. يقول الزجاجي(الإيضاح في علل النحو، ص 126-127): «سؤال آخر: فإن قال: فأنت قد زعمت أن المرفوع أول الكلام وتثنيته أول التثنية، فكيف حملت الألف على فتح ما قبل الياء في الخفض والنصب وهما بعده؟ الجواب، إنا نقول: إن المرفوع قبل المنصوب والمخفوض استحقاقا، وعلى ما يوجبه القياس في الترتيب ويجوز تسويغه في ترتيب هذه الأشياء، وتقديم بعضها على بعض في المرتبة والاستحقاق، إلا

أن العرب كانت تنطق زمانا بأشياء مرفوعة، ثم نطقت بعد ذلك بأشياء منصوبة، ثم نطقت بالمخفوضات بل تنطق بالكلام كله مختلطا بعضه ببعض». إن هذا النص يكشف بالوضوح أن الزجاجي يترع مترعا وجوديا وعقليا في ترتيب المعربات من حيث أول ما يقتضيه الفعل هو معنى الفاعلية ثم بعد ذلك يقتضي معنى المفعولية وفي النهاية اقتضاء معنى الإضافة ، وهذا ينعكس على البنية الترتيبية للمعربات ؛ حيث ترتب المرفوعات أولا والمنصوبات ثانيا و المجرورات ثالثا. والمعول في ذلك كله على المستوى الاستدلالي الجديد الرابط بين البنية النحوية الدلالية الموجبة للإعراب والبنية النحوية المقتضاة عن ذلك.

*** الإعـــراب عرض يوجـــبه معنى**

لقد أمن الزجاجي مستوى استدلاليا رابطا بين البنية النحوية الدلالية والبنية النحوية بكون الإعراب اللفظي عرضا يقتضيه معنى نحوي موجب له ؛ وما ذلك إلا الفاعلية والمفعولية والإضافة. حيث يقول الزجاجي(الإيضاح في علل النحو، ص 67): «إن الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه، والكلام إذا سابقه في المرتبة، والإعراب تابع من توابعه». لقد جمع الزجاجي في هذا النص بين الإعراب كعرض والإعراب كمعنى يوجب ذلك العرض ويدل عليه؛ أي أن المعنى الإعرابي أصبح يتقاسم مع العامل النحوي وظيفة العمل ووسم الأسماء إعرابيا، و لم يبق العامل وحده هو المتسلط على البنية العاملية عملا واشتقاقا وتحققا، بل أصبحت هاته البنية يتقاسمها المعنى الإعرابي الذي يوجب الإعراب، والعامل الذي يسم المعربات لفظا فقط. أي أن الأولوية أصبحت تعطى للمعاني الإعرابية من الفاعلية والمفعولية والإضافة على حساب العامل في التحول والانتقال من البنية المجردة النحوية الدلالية الأصلية إلى البنية اللفظية النحوية العاملية المعمولية المحققة.

*** الخاتمـــــة**

لقد حدد الزجاجي علم النحو تحديدا إبستمولوجيا يقوم على مركزية القياس والبرهان واصفا إياه بأنه علم، وليس صناعة، وأنه مسبار لأكثر العلوم؛ أي أن النحو أصبح أورغانونا لجل العلوم، وميزانا، وآلة، ومفتاحا لأغلبها. وهذا يدل على الأسبقية الإبستمولوجية لهذا العلم على غيره من العلوم العقلية في التأسيس المستقل لموضوعه، ومنهجه ،وجهازه المفاهيمي النظري الإجرائي. وأنه علم يقوم على النظر، والاستدلال، والقياس، والبرهان. وليس على الجدل، والتخمين، والتمويه والمغالطة والسفسطة. وأنه حري بالعلوم أن تحذو حذوه، وأن تمتاح من إطاره النظري، والمنهجي، والمعرفي ما تؤسس به لوحدتها الموضوعية ومفاهيمها النظرية المنهجية؛ لذلك سيرتب الزجاجي كتابه "الإيضاح في علل النحو" ترتيبا إبستمولوجيا؛ أي اعتمادا على الأبواب الإبستمولوجية وليس على الأبواب النحوية؛ وإن كانت الأبواب الأولى تقوم على إثر الأبواب الثانية شرحا، وبيانا، وتحليلا، ونقدا، وتأصيلا، وتركيبا وتجريدا. إن الزجاجي عمل على إفراغ النحو من كل مضمون منطقي وافد، والدعوة إلى التشبث بالمفاهيم النحوية الأصيلة الخاصة، ومضامينها المعرفية الإعرابية ولكن بمضامين نحوية دلالية . حيث يميز بين بنيتين نحويتين متلازمتين هما: بنية نحوية دلالية يقتضى فيها معنى الفاعلية معنى الرفع ، ومعنى المفعولية النصب ، ومعنى الإضافة الجر. حيث تشكل هاته الحالات الإعرابية بنية نحوية معمولية ثانية .

*** المراجع**

أولاً– المراجع العربية

تيبس ، يوسف : (2014) التصورات العلمية للعالم: : قضايا واتجاهات في فلسفة العلم المعاصرة ، ابن النديم للنشر والتوزيع: الجزائر. دار الروافد الثقافية –ناشرون: بيروت، لبنان: الطبعة الأولى.

ابن السراج ،أبو بكر النحوي البغدادي (316 هـــــ)،الأصول، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى: 1405 هـــــ-1985 م.

الجابري، محمد عابد (2002)، مدخل إلى فلسفة العلوم، مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت،ط5،يونيو.

العمري ،محمد محمد ، (2012)الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن– عمان، الطبعة الأولى،.

المبرد، أبو العباس ، المقتضب ،تحقيق عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1399 هـــ.

عبد الحميد ،حسن ، (1992) التفسير الإبستمولوجي لنشأة العلم، ضمن كتاب دراسات في الإبستمولوجيا، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة،.

قطب، خالد ، (2002)منطق التقدم العلمي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،.

وزارة التربية الوطنية المغربية(1984)، الفكر الإسلامي والفلسفة، للسنة الثالثة ثانوي، دار الثقافة ، الدار البيضاء.

محمد وقيدي، ما هي الإبستمولوجيا؟ مكتبة المعارف، الرباط.

أبو القاسم الزجاجي (337 هـــــ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة: 1402 هـــ-1982 م.

أبو بشر عمرو بن عثمان (180 هـــــ)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403 هـــــ-1983 م.

يفوت سالم، بنعبد العالي عبد السلام (1986): درس الإبستمولوجيا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

ثانياً– المراجع الأجنبية

Balibar, E.(1978)« From Bachelard to Althusser : The concept of epistemological Break », Trans, by Kingdom. E. « Economy and society, vol. 7, N° 3,

Kuhn. T. S.: (1962).« the structure of scientific Revolutions, the univ of chicago, press, chicago,

Lakatos, I.: (1998)« History of Science and its Retional Reconstructions. In (ed) Daniel Rothbart » Science, Reon, and Reality. Issues in the philosophy of science. Harcourt Brace college publishers, New York.

Shapere. D:(1989). « Evolution and continuity in scientific change, philosophy of science.

- Webster's Third new international Dictionary: (1986) Vol 1,

Encyclopeadia Britanica. Inc. Chicago, (معجم).